

قرض المعونة رقم ٢٧ (تعديل رقم ١)  
١٦ ك - ٢٦٣

التعديل رقم (١)

لاتفاق القرض

(الاستقرار الاقتصادي - الجمهورية العربية المتحدة)

بين

الجمهورية العربية المتحدة

ووكالة التنمية الدولية

التعديل رقم (١) ، الخاص باتفاق القرض رقم ٢٧ المقدم من وكالة التنمية الدولية (الاتفاق) المؤرخ في أول يونيو سنة ١٩٦٣ والمعقود بين الجمهورية العربية المتحدة "المقرض" ووكالة التنمية الدولية ، وهي إحدى الوكالات التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

وحيث إن وكالة التنمية الدولية أبدت استعدادها لإقراض المقرض مبلغا لا يتجاوز عشرة ملايين من الدولارات (١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) بالإضافة إلى العشرين مليون دولار (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) المنصوص عليها بالاتفاق لمقابلة المساهمات المقدمة من جانب دول غربية وتجاوز العشرين مليون دولار وذلك إذا كانت هذه المساهمات قد قدمت من قبل سبتمبر ١٩٦٣

ونظرا إلى أن المقرض قد أوضح أنه عقد اتفاقات مع المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية تقضي بتقديم مساهمات برنامج الاستقرار وأن المقرض قد تلقى تأكيدات من جمهورية إيطاليا - تساهم في برنامج الاستقرار قبل ١٩٦٣/١٢/٣١

ونظرا إلى أن المقرض قد أوضح أنه لا يزال في حاجة ملحة إلى مساهمات في رصيد برنامج الاستقرار ، ونظرا إلى أن وكالة التنمية الدولية مستعدة للمساعدة في إشباع تلك الحاجة على أساس التفاصيل والشروط التالية ، فإن الأطراف المتعاقدة قد اتفقت على ما يلي :

١ - يعدل البند ١ - ١ بحيث يصبح نصه الكامل كما يأتي

البند ١ - ١ - القرض : توافق وكالة التنمية الدولية على إقراض المقرض طبقا لقانون المساعدة الخارجية لسنة ١٩٦١ في نسخته المعدلة عن طريق

إلى الوكالة : العنوان البريدي :

وكالة التنمية الدولية (A.I.D.)

Department of State Washington, 25, D.C.

البرق : AID Washington, D.C.

ويمكن أن تستبدل بهذه العناوين عناوين أخرى بشرط الإخطار بهذا التغيير واستلام الطرف الآخر للاخطار .

وبناء على ذلك قام المقرض والوكالة - كل عن طريق الممثلين المرخص لهم بذلك - بتهيئة إمكان التوقيع على هذه الاتفاقية بأسمائهم على التوالي وتسليمها ابتداء من التاريخ واليوم المذكورين .

الجمهورية العربية المتحدة

وكالة التنمية الدولية

ملحق

أضيفت بند جديد ٩ - ٩ للاتفاقية ينص على أنه ( باستثناء ما توافق عليه الوكالة كتابة لا يزيد ما يوضع من القرض لحساب أي عملية واحدة من عمليات استيراد المعدات الرأسمالية على مبلغ مليون دولار ) .

فانه يجب ملاحظة أن عبارة إعادة التفاوض المنادة والمستعملة في قروض التنمية لا تشمل عليها هذه الاتفاقية فيما يختص بأن فترة السداد هي عشر سنوات فقط .

قرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن التعديل رقم (١) لاتفاقية القرض رقم ٢٧ المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ووكالة التنمية الدولية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٣ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية التعديل رقم (١) لاتفاقية القرض رقم ٢٧ المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ووكالة التنمية الدولية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٣ وبمعل به اعتبارا من تاريخ توقيعه ما

حسين ذو الفقار صبري

البند ٣ - ٤ التاريخ النهائي لتنفيذ الشرط السابق للتمويل طبقاً لما جاء به التعديل رقم (١) إذا لم يتم تنفيذ الشرط الذي جاء بالبند ٣ - ٤ (١) في ديسمبر سنة ١٩٦٣ أو في أي تاريخ آخر توافق عليه وكالة التنمية الدولية كتابة ، فإنه يجوز أن تقوم وكالة التنمية الدولية في أي وقت بعد ذلك وحسب اختيارها بإنهاء العمل بهذا التعديل رقم (١) وذلك بإخطار المقترض .

٣ - يعدل البند ٤ - ٤ بمقتضى النص الوارد هنا بحيث يصبح نصه الكامل كما يلي :

البند ٣ - ٤ التاريخ النهائي لتقديم الطلبات الخاصة بخطابات الارتباط :

باستثناء ما يمكن أن توافق عليه وكالة التنمية الدولية كتابة ، لن تصدر أية خطابات التزام استجابة للطلبات التي تسلم بعد ٢٨ فبراير ١٩٦٣ .

٤ - يعدل البند ٤ - ٤ بمقتضى النص الوارد هنا بحيث يصبح نصه الكامل كما يلي :

باستثناء ما يمكن أن توافق عليه وكالة التنمية الدولية كتابة لن تؤدي صرفيات مقابل مستندات تقدم بعد ٣٠ أبريل ١٩٦٤ .

٥ - يصبح هذا التعديل نافذ المفعول ابتداء من اليوم والسنة المذكورين أدناه .

ناكداً لذلك على المقترض ووكالة التنمية الدولية كل عن طريق ممثله المعتمد اعتماداً صحيحاً على توقيع هذا الاتفاق اسم كل منهما على التوازي وتسليمه بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٦٢

الجمهورية العربية المتحدة

(إمضاء)

وكالة التنمية الدولية

(إمضاء)

أداء صرفيات من جانب وكالة التنمية الدولية طبقاً لهذا الاتفاق مبلغاً لا يتجاوز ثلاثين مليون دولار أمريكي (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ، ويشار إليه فيما يلي بعبارة "الحد الأقصى" وذلك لحاجة البرنامج الذي ورد وصفه في البند ١ - ٢ ويشار إلى الأموال التي جرى صرفها على النحو المذكور بكلمة "فرض" .

٢ - تعدل المادة ٣ بمقتضى النص الوارد هنا عن طريق إضافة قسمين جديدين هما ٣ - ٣ ، ٣ - ٤ كالآتي :

البند ٣ - ٣ الشروط السابقة كما يقضى بها التعديل رقم (١) :

(١) يجب على المقترض قبل إصدار خطابات ارتباط وموجب مبالغ بمقتضى هذا الاتفاق - تتجاوز في مجرمها عشرين مليون دولار ، وباعتبار ذلك شرطاً سابقاً ، أن يقدم في شكل ومضمون ترتضيها وكالة التنمية الدولية ، رأياً أو آراء صادرة عن وزارة العدل بحكومة الجمهورية العربية المتحدة أو صادرة عن دائرة رأى أخرى ترتضيها وكالة التنمية الدولية يدل على أنه قد تم الاعتقاد الصحيح أو التصديق على التعديل رقم (١) للاتفاق وكذلك تنفيذه وتسليمه من جانب المقترض وعلى أنه يعتبر ارتباطاً معمولاً به وملزماً للمقترض طبقاً لشروطه .

(ب) يجب على المقترض قبل قيام وكالة التنمية الدولية بأداء صرفيات بمقتضى هذا الاتفاق تزيد عن عشرين مليون دولار أمريكي (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) وباعتبار ذلك شرطاً سابقاً أن يقدم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أو قبل هذا التاريخ في شكل ومضمون ترتضيها وكالة التنمية الدولية معلومات تثبت أن المقترض قد تسلم مساهمات تتجاوز الرقم المقابل لعشرين مليون دولار أمريكي (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) من دول غربية أخرى للمساعدة على تنفيذ البرنامج . ومن المقطوع به أن الالتزام الواقع على وكالة التنمية الدولية لأداء صرفيات بمقتضى النصوص الواردة هنا وتتجاوز عشرين مليون دولار (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) يقتصر على مطابقة المساهمات التي قدمتها دول غربية أخرى وتتجاوز عشرين مليون دولار (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) وكان المقترض قد قدم عنها معلومات مرضية قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .